اقتصاد

المغرب: استثمارات صينية في البطاريات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

شرع مصنعو بطاريات السيارات الكهربائية الصينيون في ترجمة نواياهم بإنجاز مصانع بالمغرب، حيث يسعون إلى الاستفادة من قربه من السوق الأوروبية وامتيازات تتيحها اتفاقية التبادل الحر السارية مع المملكة. ويتجه المغرب نحو تجسيد أولى المشاريع ذات الصلة بالسيارة الكهربائية. فقد تم الإعلان عن مشروعين صينيين باستثمارات تناهز 910 ملايين دولار ستحتضنهما مدينة محمد السادس طنجة تيك اعتبارا من العام الحالي. وجرى أول من أمس بالدار البيضاء التوقيع بين رئيس شركة تهيئة طنجة تيك، عثمان بنجلون، ورئيس شركة «هايليانغ»، كاو جيانغو، ورئيس شركة شينزوم، بي تاو، على اتفاقيات لإقامة مشروعين لهما علاقة بالسيارات الكهربائية. وتلتزم شركة «هايليانغ» المتخصصة في صناعة أجزاء السيارات من النحاس، مثل الأنابيب والقضبان ووصلات الأنابيب، باستثمار 450 مليون دولار في مشروع على مساحة تصل إلى 30 هكتاراً مع توفير 1800 فرصة عمل. وتتعهد شركة شينزوم الفاعلة في صناعة الأقطاب الكهربائية الموجبة التي تدخل في صناعة بطاريات الليثيوم، باستثمار 460 مليون دولار على مساحة تبلغ 20 هكتارا مع توفير 2000 فرصة عمل. وكانت الحكومة وافقت في مارس/ آذار الماضي، على مشروع لمجموعة بي.تي.آر نيو ماتيريال الصينية المتخصصة في صناعة البطاريات الكهربائية لإقامة مصنع بالقرب من طنجة لإنتاج الأقطاب الكهربائية السالبة (الكاثود)، وهي من المكونات الرئيسية لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية. وقدرت كلفة ذلك المصنع 300 مليون دولار، حيث سيقام على مساحة 15 هكتاراً بالمدينة الصناعية محمد السادس طنجة تك، وستبلغ طاقته الإنتاجية 50 ألف طن سنويا، ما سيتيح توفير 2500 فرصة عمل، اعتبارا من 2026.

ويراهن المغرب على جذب مشاريع لها علاقة بالسيارات الكهربائية، عبر صناعة البطاريات التي تمثل على الأقل ثلث قيمة السيارات الكهربائية، رغم مساهمة التطور التكنولوجي في خفض الأسعار. ويعد المغرب بلدا منتجا للكوبالت والفوسفات، اللذين يساهمان في تصنيع البطاريات الكهربائية، بينما يتوجب عليه استيراد الليثيوم بهدف تصنيعها، وهو مكون يمكن استيراده رغم اشتداد الطلب عليه في العالم. ويدرك المغرب السباق الذي يعرفه العالم من أجل إنتاج السيارة الكهربائية. هذا ما يدفع المهندس المغربي، يونس عمار، إلى التشديد على الميزة التنافسية التي تتيحها مدينة محمد السادس طنجة تيك التي تمتد في مرحلة أولى على مساحة 470 ألف هكتار والقريبة من أوروبا التي تعتبر أهم سوق في العالم بالنسبة لمصنعين مثل الصينيين. ويضيف عمار لـ«العربي الجديد» أن اختيار المستثمرين الصينيين للمدينة مرده بالإضافة إلى القرب من أوروبا عبر ميناء طنجة المتوسطي، السلاسة اللوجستية، حيث يمكن نقل السلع على متن شاحنات إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يرتبط معه المغرب باتفاقيات شراكة تؤدي إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية. ويتطلع المغرب إلى تركيز حضوره في سوق السيارات، وهو ما يدفع إلى التوجه نحو نزع الكربون عن منتجات قطاع السيارات، ما يعني ربط الفاعلين فيه بالطاقة النظيفة والريحية والشمسية بسعر تنافسي.

(Getty)

انتعاش صادرات تكنولوجيا المعلومات

تشهد أسواق الرقائق الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات انتعاشاً ملحوظاً. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات أمس الأربعاء أن صادرات كوريا الجنوبية من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفعت بنسبة 34% تقريباً في إبريل/نيسان، مسجلة زيادة للشهر السادس على التوالي، بفضل الطلب العالمي القوي. ووصلت قيمة الشحنات الخارجية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 17,08 مليار دولار في الشهر الماضي، بزيادة 33,8% من 12,77 مليار دولار أميركي في الشهر نفسه من العام الماضي، وفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحسب السلعة، ارتفعت صادرات الرقائق بنسبة 53,9% على أساس سنوي، لتصل إلى 9,96 مليارات دولار في الشهر الماضي، مدعومة بانتعاش الطلب العالمي على الرقائق.

لقطات

ارتفاع حجم السفر عبر «الخطوط القطرية»

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، بدر محمد المير، ارتفاع حجم الطلب بالسفر على «القطرية»، منذ بداية عام 2024 وحتى أول من أمس، بنحو 27%. وذكر بدر المير، في مداخلة خلال انعقاد منتدى قطر الاقتصادي، أن حجم الطلب والسفر بـ«القطرية» مرتفع رغم انخفاضه في العديد من الشركات الأخرى، مما يعكس تفضيل المسافرين للناقل الوطني والسفر، رغم التوترات الجيوسياسية. وأوضح: «الطلب على السفر مرتفع جداً، ولكننا غير قادرين على تلبيته بسبب نقص الطائرات، كما أن جميع شركات الطيران تواجه نفس المشكلة بسبب تأخر الطلبيات».

تفاقم أزمة نقص الأدوية في مصر

تفاقمت أزمة نقص الأدوية في مصر ومعاناة المواطنين من عدم توافرها في الصيدليات بالمحافظات كافة، بسبب توقف الشركات عن إنتاج نحو ألف صنف دوائي، من أصل 13 ألف صنف تقريباً، رغبة منها في زيادة أسعارها لارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في صناعتها، والمستوردة في أغلبها من الخارج. وتطالب شعبة صناعة الأدوية بالغرفة التجارية المصرية هيئة الدواء (حكومية)، المسؤولة عن تسعير الأدوية في السوق المحلية، برفع أسعار الأصناف الناقصة من الدواء بنسبة 20% إلى 25%، استجابة إلى طلب الشركات المنتجة لها.

تونس تخفف ضرائب الحلويات

تراجعت سلطات تونس عنفي تطبيق ضريبة الدعم على الحلويات الشعبية. وجاء في الجريدة الرسمية الصادرة أول من أمس قرار من وزارة المالية يستثني من تطبيق الضريبة المحلات التي تتولى بصفة حصرية صنع الحلويات التقليدية، من بينها «المقروض» و«قرن الغزال» و«الزلابيا والمخارق»، إلى جانب 6 أصناف أخرى على غرار «الغريبة» و«اليويو» و«الفطاير». وقال القرار إن الحلويات التقليدية تستثنى من تطبيق إتاوة الدعم، المحدثة بمقتضى قانون سنة 2012». وتصنّف الحلويات التي جرى استثناؤها من ضريبة الدعم من بين الحلويات الأكثر شعبية في البلاد والأقل كلفة.

شركات النفط تطالب حكومة باكستان بـ323,5 مليون دولار

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

طالب مورّدو النفط في باكستان حكومة بلادهم بسداد مستحقات تقدّر بنحو 90 مليار روبية (323,5 مليون دولار)، وذلك لتخفيف أزمة السيولة النقدية التي تواجهها الشركات العاملة في المجال والاستمرار في نشاطها. وفي رسالة إلى الحكومة، دعت جمعية تسويق النفط الباكستانية وزير المالية محمد أورنجزيب إلى التدخل لضمان التوفر السلس للنقد الأجنبي لتأمين واردات النفط، وكذلك خفض ضريبة المبيعات. وقال رئيس الجمعية طارق وزير علي، وفق ما نقلت صحيفة «داون» الباكستانية، أمس الأربعاء، إن «صناعة النفط تتصارع حالياً مع أزمة سيولة، فضلا عن خسائر تعديل سعر صرف العملات الأجنبية، وتعديلات ضريبة المبيعات، وتهريب المنتجات النفطية الإيرانية». وأشار إلى أن خسائر الشركات من تعديل سعر الصرف تبلغ فقط 26 مليار روبية (93,4 مليون دولار)، كما أن هناك 65 مليار روبية أخرى من مستردات ضريبة المبيعات محتجزة حالياً، مما أدى إلى انقطاع التدفق النقدي لشركات تسويق النفط، مؤكدا أن تأخير المستحقات أثقل كاهل الصناعة، مما جعل من الصعب على الشركات العمل بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، شكل تهريب المنتجات النفطية الإيرانية المتفشي إلى باكستان تهديداً كبيراً لأنشطة شركات تسويق النفط، مما أدى إلى تقويض الاقتصاد الوطني وخلق ساحة منافسة غير متكافئة، وفق وزير علي الذي قال إن «هذا النشاط غير القانوني يؤدي إلى خسارة سنوية تبلغ حوالي 400 مليار روبية للاقتصاد الوطني، وهو ما يترجم إلى أكثر من مليار روبية يومياً». وأضاف أن التأثير التراكمي لهذه التحديات أدى إلى تكلفة باهظة لممارسة الأعمال التجارية، مما يشكل تهديداً وجودياً كبيراً لشركات تسويق النفط في الدولة. ويواجه الاقتصاد الباكستاني، البالغ حجمه 350 مليار دولار، أزمة مزمنة في ميزان المدفوعات، مع الحاجة إلى نحو 24 مليار دولار لسداد الديون والفوائد في السنة المالية المقبلة (تحل في الأول من يوليو/ تموز)، أي ثلاثة أمثال ما لدى البنك المركزي للبلاد من احتياطات العملات الأجنبية. وتضاعفت الديون الخارجية والتزاماتها تقريباً إلى 125 مليار دولار، وزاد دينها المحلي ستة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ عام 2011، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن تقرير صادر عن شركة الاستشارات «تابادلاب»، ومقرها إسلام أباد، في فبراير/شباط الماضي.

ضرائب المصريين... أين تذهب؟

مصطفى عبد السلام

لو سألت واحداً من ممولّي الضرائب في مصر سؤالاً: ما مصير مئات الضرائب التي تقوم بسدادها ليل نهار سواء عن دخلك أو السلع التي تشتريها أو الرسوم وغيرها؟ سيردّ عليك بأن الإجابة هي أن المصريين يدفعون ضرائبهم للخزانة العامة. ومن الحصيلة يتم الإنفاق على بنود الموازنة، ومنها سداد الرواتب والأجور وتمويل مخصصات التعليم والصحة والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وإقامة مشروعات البنية التحتية ومدّ شبكات المياه والطرق والكهرباء وتحسين الخدمات وغيرها.

لكن الإجابة تبقى ناقصة وغير دقيقة في ظل التطورات التي جرت بشأن الالتزامات المستحقة على الدولة المصرية والتي قفزت بمعدلات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة بسبب السفه في الاقتراض، وإهدار المال العام على بعض المشروعات والفعاليات التي لا تمثل قيمة مضافة للدولة والمواطن.

الحقيقة تقول إن المصريين باتوا يدفعون الجزء الأكبر من ضرائبهم الآن لسداد أموال الدائنين الدوليين وأقساط قروض صندوق النقد وغيره من الجهات التي لها مستحقات على مصر بلغت 168 مليار دولار حتى نهاية 2023.

تعالوا نضرب مثلاً بأعباء الدين الخارجي في عام واحد، فنظرة لأحدث الأرقام فقد رفع البنك المركزي المصري تقديراته لقيمة أقساط وفوائد الديون المستحقة على الدولة خلال العام الجاري 2024 إلى 36,362 مليار دولار. وهذا يعني أن 1705 مليارات جنيه من أموال دافعي الضرائب ستوجه لسداد بند واحد هو أعباء الديون الخارجية للعام الجاري.

أما بالنسبة إلى الكارثة الأكثر، فإن الأرقام تقول إن أعباء الدين العام فلت عيارها وتلتهم الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب التي تمثل أكثر من 70% من إيرادات الدولة. فوفق الأرقام الرسمية أيضاً فقد قفزت فوائد الدين العام في مشروع موازنة السنة المالية الحالية (2024-2025) من 1,120 تريليون جنيه إلى 1,834 تريليون جنيه، بزيادة 714,4 مليار جنيه، وبارتفاع نسبته 63,77%، على خلفية توسع الحكومة في الاقتراض الخارجي، وتراجع قيمة الجنيه، أي إن ما يزيد على 1,8 تريلون جنيه من أموال الضرائب سيوجه لسداد بند واحد فقط هو أعباء الدين العام لهذا العام، هذا يعني أن ما يبقى من الإيرادات الضريبية المقدرة لهذا العام يبلغ أقل من 400 مليار جنيه، وهو مبلغ لا يغطي بنداً واحداً هو مخصصات الأجور وتعويضات العاملين التي قفزت في موازنة الدولة من 470 مليار جنيه إلى 575 ملياراً لهذا العام.

السؤال: ماذا تبقى من إيرادات الدولة لإنفاقه على المواطن، سواء في شكل صحة وتعليم أو دعم وحماية اجتماعية؟

فلسطين

استكمال حلقات الإبادة في غزة: إغلاق المعابر

يستكمل الاحتلال الإسرائيلي حلقات الإبادة الجماعية عبر إغلاق المعابر بشكل كامل منذ أكثر من أسبوع، في خطوة تستهدف قتل المزيد من المدنيين بسلاح التجويع

يوسف ابو وطفة

يطل شبح المجاعة من جديد برأسه في قطاع غزة الذي يعيش على وقع حرب إسرائيلية مدمرة للشهر الثامن على التوالي، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في التحكم بمعابر القطاع بعد بدء العملية العسكرية في رفح. ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي بالقوة العسكرية على معبر رفح الذي يربط القطاع بالأراضي المصرية ويُعتبر بوابته الوحيدة نحو العالم، منذ يوم 7 مايو/ أيار الجاري، بالإضافة إلى معبر كرم أبو سالم التجاري وكلاهما يقعان في المناطق الشرقية الجنوبية للقطاع. وعلى مدار ثمانية أشهر كان المعبران بمثابة شرايين الحياة لقرابة 2,4 مليون نسمة يعيشون على وقع حرب الإبادة الإسرائيلية، حيث كان الاحتلال يسمح بإدخال المساعدات الغذائية وبعض المواد التجارية بعد إخضاعها لتفتيش دقيق من قبل قواته في معبر العوجا.

استنزاف ما تبقى

مع إغلاق المعبر يعيش القطاع حالة استنزاف كبيرة في الموارد الشحيحة في ظل عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بالمستشفيات أو ما تبقى من البلديات علاوة عن ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية.

وخلال فترة الحرب الإسرائيلية المتواصلة على غزة، عمد الاحتلال إلى تقنين أعداد الشاحنات بحيث لم تتجاوز يوميا حاجز 250 شاحنة من مختلف الأصناف والاحتياجات في وقت كانت تدخل إلى القطاع قرابة 550 شاحنة يوميًا قبل الحرب. وأكد تقرير حديث للأمم المتحدة صدر يوم 2 مايو/ أيار الجاري، أنه بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة واصل معدل الفقر في فلسطين ارتفاعه ليصل إلى 58,4%، إذ يُدفع بنحو 1,74 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر، كما يستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل هائل بنسبة 26,9%، أي بخسارة قدرها 7,1 مليارات دولار من القيمة المقدرة لعام 2023 مع غياب الحرب. وقفزت أسعار الخضروات، بنسبة تتجاوز 100%، خلال الأيام الأخيرة، مع بدء العملية العسكرية في رفح التي تمتلك جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية فيما شحت أصناف كثيرة منها في وقت تغيب اللحوم والدواجن وبيض المائدة نظرًا لعدم فتح المعابر. وتجاوزت أسعار السلع خلال الفترة التي سبقت شهر رمضان الماضي 300% من واقعها الطبيعي قبل أن تنكسر بفعل سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الجهات الحكومية في غزة تزامنًا مع ارتفاع في معدل إدخال الشاحنات يوميًا آنذاك.

ومع إغلاق المعابر وتوقف حتى عمليات الإنزال الجوي فإن مشهد المجاعة والتجويع الذي قام به الاحتلال الإسرائيلي سابقًا يعود للواجهة من جديد في ظل استمرار إغلاق المعابر وتلف الكثير من شاحنات المساعدات جراء العملية العسكرية في رفح. وخلال الأيام الأخيرة، بدا الكثير من السلع في الاختفاء من السوق فيما ارتفعت أسعار بعضها بشكل يفوق سعرها المعتاد، تزامنًا مع وقف بعض المستشفيات عمل مولداتها وسط تحذيرات من توقفها كليًا.

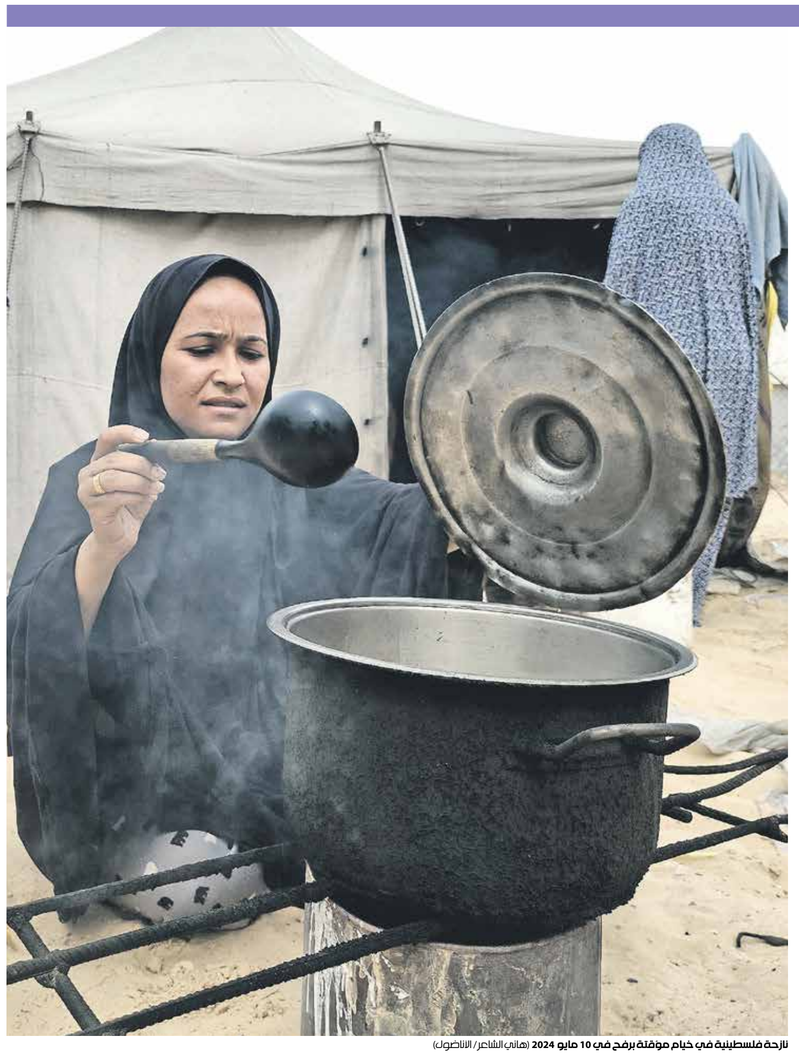

نازحة فلسطينية في خيام مؤقتة برفح في 10 مايو 2024 (هاني الشاعر/ الأناضول)

تداعيات كارثية

في الأثناء، يقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة إن الاحتلال قام بالسيطرة على معبر رفح البري وإغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري، ما أثر سلبا على الواقع المعيشي والإنساني في القطاع. ويضيف الثوابتة لـ «العربي الجديد» أن إغلاق المعبر يهدد حياة عشرات المرضى والمصابين الذين يحتاجون للسفر من أجل العلاج في الخارج في ظل انهيار المنظومة الصحية بشكل كامل من جراء الاستهداف الإسرائيلي لها. ويشير إلى أن إغلاق المعبر يمنع إدخال المساعدات الغذائية أو حتى بعض المساعدات الطبية التي يحتاجها الفلسطينيون من أجل ما تبقى من مستشفيات تعمل بشكل شبه جزئي من جراء التدمير المتواصل. ويلفت إلى أن إغلاق المعابر يشكل أزمة إنسانية عميقة تنعكس بالسلب على حياة الفلسطينيين، لا سيما في ظل الحاجة الماسة لفتح المعابر وحاجة القطاع لتدفق المساعدات واللوازم المختلفة للحياة في غزة. ويحتاج القطاع حاليا لتدفق نحو 1000 شاحنة يوميا محملة بالمساعدات الغذائية والأدوية والمستهلكات الطبية في ظل الأزمة الإنسانية الشديدة التي تعصف بقرابة 2 مليون فلسطيني نزحوا من مناطق سكناهم. وفقًا لتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» فإن ما يقرب من 450 ألف شخص قد نزحوا قسرًا من رفح منذ 6 مايو/أيار، حيث يواجه الناس إرهاقًا مستمرًا، وجوعًا، وخوفًا في ظل عدم وجود مكان آمن.

استكمال حلقات الإبادة

من جانبه، يعتبر نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جميل سرحان أن إغلاق المعابر هو حلقة من حلقات استكمال الإبادة التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في غزة. ويقول سرحان لـ «العربي الجديد» إن المنع الإسرائيلي للقوافل التجارية كان واضحًا منذ بداية الحرب حيث كان الاحتلال لا يسمح إلا بشاحنات قليلة لا تزيد تغطيتها الزمنية عن يوم واحد وهو ما ينعكس بالسلب على حياة الفلسطينيين.

مال وناس

800 ألف تونسي يترقبون زيادة المعاشات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تبحث سلطات تونس عن حلول لمعالجة ضعف معاشات المتقاعدين من القطاع الخاص عبر رفع سن التقاعد ليصل إلى 65 عاما بما يسمح للمحالين مستقبلا على المعاش بالحصول على مبالغ جيدة بعد الزيادة في عدد سنوات المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (صندوق المعاشات لإجراء القطاع الخاص). ويشكو متقاعدو القطاع الخاص في تونس من ضعف المعاشات التي يتقاضونها بعد سنوات الخدمة، حيث لا تتجاوز معاشات نصف مليون متقاعد الأجر الأدنى المضمون. وفي غرة مايو/ أيار الجاري أعلن وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي أن قرارات ستصدر قريبا في الجريدة الرسمية تنص على رفع سن التقاعد للعاملين في القطاع الخاص إلى 65 عاما، شرط موافقة المؤجر. والمتقاعدون في تونس من بين الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات الاقتصادية التي مرت على البلاد، حيث يعاني طيف واسع منهم من نقص المداخيل وصعوبة النفاذ إلى الرعاية الصحية الشاملة مع تدهور كبير في القدرة الشرائية. ويعد المحالون على المعاش من القطاع الوظيفي الحكومي أحسن حظا من متقاعدي القطاع الخاص المقدر عددهم بنحو 800 ألف شخص. وتسعى سلطات تونس عبر رفع سن التقاعد للعاملين في القطاع الخاص إلى سن 65 عاما إلى تحسين الإيرادات المالية لصندوق الضمان الاجتماعي بما يساعد على زيادة معاشات المتقاعدين الحاليين وزيادة عدد سنوات المساهمة بالحصول على معاشات جيدة.

وحاليا يقدّر معدل رواتب المتقاعدين من القطاع الحكومي بـ1200 دينار (387 دولاراً)، في حين لا يتجاوز في القطاع الخاص 850 ديناراً (274 دولاراً)، بحسب بيانات رسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية. ويبلغ عدد المتقاعدين في تونس مليونا ومائتي ألف متقاعد، تصرف رواتبهم من صندوقين، هما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمتقاعدين، الذي يصرف رواتب لـ800 ألف متقاعد من القطاع الخاص، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الذي يوفر رواتب نحو 400 ألف محال على المعاش من الوظائف الحكومية. ويربط القانون الذي ينظم احتساب معاشات أجراء القطاع الخاص حصولهم على زيادة رواتب التقاعد بقرار تعديل الأجر الأدنى المضمون الذي لم يتم تعديله منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وهو ما يحرم 800 ألف متقاعد من زيادة معاشاتهم رغم ارتفاع كلفة المعيشة وبلوغ التضخم مستويات قياسية. وقال الخبير المختص في أنظمة الضمان الاجتماعي بدر الدين السماوي إن قرار رفع سن التقاعد إلى 65 عاما سيكون محدود الأثر ولن يساهم في تحسين معاشات متقاعدي القطاع الخاص.

وأكد السماوي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن جدوى زيادة سن التقاعد لتحسين التوازنات المالية لصندوق المعاشات غير ثابتة ما لم تستند إلى معطيات استشرافية حول أفق الزيادة في المساهمات التي ستترتب عن هذا القرار. وأفاد المتحدث في سياق متصل بأن ربط الزيادة بسن التقاعد بموافقة المؤجر ستحد أيضا من جدواها، مشيرا إلى أن القطاع الخاص غالبا ما يراهن على اليد العاملة الشابة ولا سيما في القطاعات الصناعية ذات التشغيلية العالية. وتابع: «لا يمكن الحديث عن تحسين التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية دون زيادة نسبة النمو الاقتصادي»، واعتبر أن تحسين الأوضاع المعيشية للمتقاعدين لا يحتاج إلى رفع سن التقاعد وتمديد سنوات المساهمة بقدر ما يحتاج إلى زيادة الثروة التي تساعد على تحسين التغطية الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

ويرى رئيس الجامعة العامة للمتقاعدين عبد القادر النصري أن تردي النواحي المادية والمعيشية للمتقاعدين يحتاج إلى حلول عاجلة تسمح بزيادة مواردهم المالية، مشيرا إلى أن ظروف متقاعدي القطاع الخاص تزداد سوءاً مع تأخر قرار مراجعة الأجر الأدنى المضمون. وشدد النصري على ضرورة رفع الحد الأدنى لمعاشات متقاعدي القطاع الخاص إلى 500 دينار على الأقل.

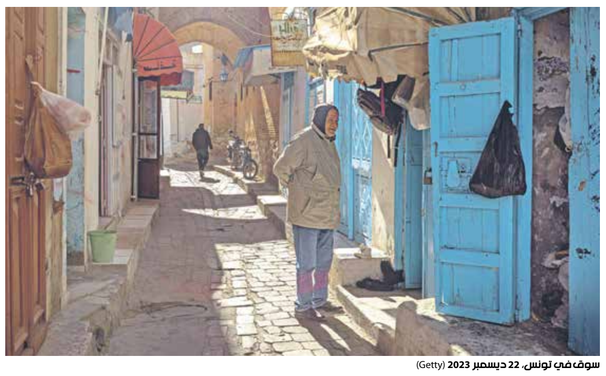

سوق في تونس، 22 ديسمبر 2023 (Getty)

أخبار العرب

زيادة تحويلات العمالة الفيليبينية من الخليج

كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة تحويلات العمالة الفيليبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 3,63% سنوياً. وسجلت تحويلات العمالة الفيليبينية من دول الخليج في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 1,34 مليار دولار، مقابل 1,29 مليار دولار في الربع الأول من عام 2023. ووفق بيانات بنك الفيليبين المركزي، الصادرة أمس الأربعاء، فقد ساهم في النمو السنوي لتلك التحويلات ارتفاعها في خمس دول بمجلس التعاون، وقاد معدل النمو تحويلات قطر بنحو 5,09%، بينما تراجعت التحويلات من الكويت بنحو 2,10%. وواصلت المملكة العربية السعودية اقتناص النصيب الأكبر من تحويلات العمالة الفيليبينية بقيمة 485 مليوناً و47 ألف دولار في الربع الأول من العام، فيما جاءت أقل التحويلات من البحرين بقيمة 61 مليوناً و52 ألف دولار في الأشهر الثلاثة المذكورة آنفاً.

الأردن يسعى لتعزيز صناعة الملابس

أكد وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني يوسف الشمالي أن المملكة تسعى لتكون نواةً لمركز إقليمي لصناعة المحيكات (الملابس والأقمشة)، انطلاقا من أهمية القطاع وتميّزه بالمملكة. وقال الشمالي في حفل إطلاق مشروع مؤسسة التمويل الدولية لقطاع المحيكات في الأردن، أمس الأربعاء، والذي ينفذ استناداً للاتفاقية الموقعة بين الحكومة والمؤسسة، إن المشروع يعتبر من المبادرات الرامية للنهوض بمختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، خاصة تلك التي أظهرت ريادية متقدمة خلال السنوات الماضية، من حيث إنتاجيتها كماً ونوعاً وقدرتها على استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية ونفاذها للأسواق العالمية وتَنامي ثقة المستهلكين بها محلياً وخارجياً، وفرص العمل التي وفرتّها للأردنيين.

وأضاف أن رؤية التحديث الاقتصادي التي أُطلقت برعاية ملكية سامية، أعطت أهمية كبيرة لصناعة المحيكات باعتبارها من الصناعات عالية القيمة لما تقدمه من فُرص متنامية لتشجيع توظيف المواهب المحلية واستقطاب الاستثمارات وتحسين الإنتاجية وتنافسية الكلفة في القطاع.

تقارير عربية

معيشة

مصر: أموال الإمارات تنعش البنوك وتربك الأسواق

القاهرة ـ **عادل صبري**

أنعشت صدمة السيولة بنوك مصر ونشرت حالة من التفاؤل مشوبة بالحذر، إثر ضخ البنك المركزي نحو 6 مليارات دولار في خزائن البنوك المحلية خلال الساعات الماضية، وسحبه تريليون جنيه دفعة واحدة، عقب تلقّيه 20 مليار دولار من صفقة الاتفاق المالي للنظام التي تقدمت بها الإمارات، باتفاق مع صندوق النقد الدولي في مارس/آذار الماضي. بلغت حصيلة البنك المركزي من صفقة الإنقاذ نحو 24 مليار دولار نقدا خلال شهرين فقط، بالإضافة إلى ما يعادل 11 مليار دولار بالعملة المحلية، مكّنته من رفع الاحتياطي النقدي وسحب نحو 2,1 تريليون جنيه من فائض السيولة لدى البنوك.

تراجع سعر الدولار

دفعت السيولة بالدولار إلى تراجع سعر العملات الصعبة مقابل الجنيه، خلال اليومين الماضيين، في اتجاه هبوطي عن مستوى 47 جنيها للدولار. بلغ سعر الدولار 46,79 جنيها ظهر أمس الأربعاء، مع هبوطه في السوق الموازية عن السعر السائد في البنوك، إلى 46,49 جنيها، وتقابل لأول مرة سعر الدولار في سوق الذهب عند نقطة التعادل مع البنك المركزي، عند 46,79 جنيها. عن طبع نقود جديدة، في إطار تنفيذه اتفاقا إلى النزول بتقديرات الأسعار التي حددت مع صندوق النقد الدولي يستهدف تحقيق مرونة سعر الصرف وكبح التضخم. يؤكد رؤوف أن الفترة المقبلة ستشهد انفجار فقاعة قطاع العقارات، حيث ستضطر الشركات في ظل الحاجة الماسة لفتح المعابر وحاجة القطاع لتدفق المساعدات واللوازم المختلفة للحياة في غزة. ويحتاج القطاع حاليا لتدفق نحو 1000 شاحنة يوميا محملة بالمساعدات الغذائية والأدوية والمستهلكات الطبية في ظل الأزمة الإنسانية الشديدة التي تعصف بقرابة 2 مليون فلسطيني نزحوا من مناطق سكناهم. وفقًا لتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» فإن ما يقرب من 450 ألف شخص قد نزحوا قسرًا من رفح منذ 6 مايو/أيار، حيث يواجه الناس إرهاقًا مستمرًا، وجوعًا، وخوفًا في ظل عدم وجود مكان آمن.

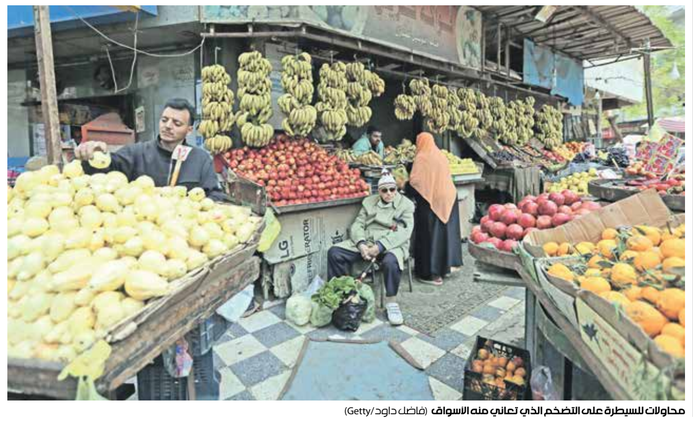

محاولات للسيطرة على التضخم الذي تعاني منه الأسواق (فاضل داود/Getty)

استكمال حلقات الإبادة

من جانبه، يعتبر نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جميل سرحان أن إغلاق المعابر هو حلقة من حلقات استكمال الإبادة التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في غزة. ويقول سرحان لـ «العربي الجديد» إن المنع الإسرائيلي للقوافل التجارية كان واضحًا منذ بداية الحرب حيث كان الاحتلال لا يسمح إلا بشاحنات قليلة لا تزيد تغطيتها الزمنية عن يوم واحد وهو ما ينعكس بالسلب على حياة الفلسطينيين.

السيطرة على التضخم

أكد خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس لـ«العربي الجديد» أن سحب «المركزي» 2,1 تريليون جنيه من البنوك، وضخه الدولار في البنوك، وفقا لاحتياجات السوق، سيؤدي إلى السيطرة على معدلات التضخم، وسعر الدولار حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بينما تظل الدولة في حاجة إلى المزيد من الصفقات المالية الكبرى، لتواصل الضغط على الدولار والنزول به عند مستويات مستهدفة من البنك المركزي إلى نحو 40 جنيها للدولار ومعدل تضخم يقل عن 20% بنهاية العام المالي المقبل.

أوضح أن تأثير سحب السيولة من البنوك مقابل دفع فائدة أعلى من «المركزي» سيؤدي إلى سعيه لتثبيت سعر الفائدة في اجتماع لجنة السياسات النقدية 23 مايو الجاري، مشيرا إلى توقف البنوك عن إصدار شهادات ادخار مرتفعة العائد. يتوقع النحاس تراجع سعر الدولار عند مستوى 44- 46 جنيها خلال الربع الأول من العام المالي المقبل 2024-2025، متأثرا بوفرة الدولار، وسحب السيولة من البنوك، مشيرا إلى أنه في حالة زيادة تحويلات المصريين المتراجعة منذ عامين، خلال موسم الصيف المقبل، وانتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، واستعادة زخم حركة السفن، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يتراجع الدولار عند مستوى 40 جنيها، بنهاية العام الجاري 2024. وتواجه البلاد تراجعا في عوائد قناة السويس، بنسبة 57%، منذ بداية يناير/كانون الثاني حتى 12 إبريل الماضي، وفقا لتقديرات هيئة قناة السويس، متأثرة بتراجع 46% من عدد السفن والشحنات المارة بالقناة. يشير محللون إلى أهمية خفض الفائدة ومحاربة التضخم، لمساعدة الاقتصاد على النمو، وتوفير فرص العمل للعاطلين، وإخراج الشركات من مرحلة الركود العميق التي تمر به للعام الرابع على التوالي. وسحب البنك المركزي لأول مرة في تاريخه تريليونا و50 مليون جنيه من فائض السيولة لدى 32 بنكا من بين 38 بنكا تعمل داخل البلاد، تقدمت بطلب شراء أدوات دين حكومية خلال العطاء الأسبوعي لـ«المركزي» الذي أجري أول أمس الثلاثاء، بعائد مرتفع 27,75%.

الخليج

تطوير الدقم بين السعودية وعُمان

مسقط ـ **كريم رمضان**

جاء توقيع الصندوق السعودي للتنمية على 3 مذكرات تفاهم مع وزارة المالية العمانية لتمويل عدد من المشاريع في سلطنة عمان بنحو 244 مليون دولار، ليسلط الضوء على اتجاه الاستثمار الخارجي لدى الصندوق ابتداء من 25 إبريل الماضي، خاصة فيما يتعلق بمشروعات تطوير البنية الأساسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ما قدم مؤشرا على تعاظم أهمية المشروع في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية التنموية: 2030 في السعودية و2040 في عمان.

وتهدف مذكرات التفاهم إلى تقديم تمويل لدعم المحفظة الإقراضية للقروض الميسّرة في مختلف القطاعات بمبلغ 150 مليون دولار، حسبما أوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس».

ويستهدف جزء من هذا التمويل إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات العمانية للاستفادة من الميزة النسبية وتنميتها لكل محافظة، إلى جانب تعظيم منافع تأسيس وتمويل توسعة المشاريع القائمة للمؤسسات العمانية الصغيرة والمتوسطة، بما يتضمن مساهمة القطاع الخاص في التنمية ودعم استيعاب الباحثين عن العمل.

ويعزز من أهمية التمويل السعودي للبنية التحتية الصناعية في عمان، توقيع المملكة العربية السعودية اتفاقية تمويل بقيمة 67 مليون دولار مع بنك التنمية العماني قبل توقيع مذكرات التفاهم الثلاثة، وهو البنك الأبرز في تقديم التسهيلات التمويلية للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في السلطنة.

تطوير استراتيجي

وحسب وزارة المالية العمانية، فإن مذكرات التفاهم تهدف إلى دعم نشاط القطاع الخاص في المناطق الصناعية بالسلطنة، وضمان توفير جميع خدمات البنية الأساسية، والمساهمة في تطوير مختلف الصناعات والأنشطة الاقتصادية الداعمة، حسبما أورد حساب الوزارة على منصة إكس.

ومن بين أهم الأنشطة الاقتصادية المستهدفة من هذا التعاون الثنائي: تطوير البنى التحتية وبرامج التعليم العالي والمهني وقطاع المياه وقطاع الصناعة والتعدين والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى المشروعات الإنمائية في قطاع الطاقة، وفق الوزارة العمانية.

وحسب الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم، ريجي فيرمولين، فإن مشروع تطوير البنية التحتية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يعد جزءًا مهمًا من التكامل الاقتصادي بين سلطنة عمان والسعودية، لافتا إلى أن عديد الخبراء يشيرون إلى أن هذا التعاون يُمكن أن يُسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وفرص النمو الاقتصادي لكلا البلدين، حسبما أورد تقرير نشرته مجموعة أكسفورد للأعمال. وأكد فيرمولين أن التمويل السعودي لتطوير البنية التحتية في ميناء الدقم يجعل منه وجهة رئيسية للأعمال ويساهم في جذب مزيد من الاستثمارات الدولية لمنطقة الدقم الاقتصادية، ذات الأهمية الاستراتيجية لسلطنة عمان.

تنافس الرؤى

يشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن المملكة العربية السعودية من أهم الشركاء التجاريين لسلطنة عمان، في ضوء إقرار مجلس الوزراء السعودي مؤخرا لحزمة تمويل واستثمار في أسواق السلطنة بما يصل إلى 5 مليارات دولار، لافتا إلى ما وصفه بالتشابه الكبير بين رؤيتي البلدين الاستراتيجية: عمان 2040 والسعودية 2030. ويضيف الطوقي أن حكومة سلطنة عمان حريصة على الاستفادة من بعض البرامج الوطنية السعودية، بحكم أن هذه البرامج بدأت مبكرا منذ عام 2016، قبل 4 سنوات من إطلاق رؤية عمان 2040.

وفي هذا الإطار، ينوه الطوقي إلى أن برامج التعاون بين السعودية وعمان أصبحت كبيرة جدا مؤخرا، وشملت مشروعات استراتيجية، بينها «القطار الخليجي الموحد»، بالإضافة إلى مشروع التأشيرة الخليجية الموحدة، فضلا عن برنامج سعودي لتمويل منطقة الظاهرة الصناعية، على الحدود العمانية السعودية.

ويلفت الطوقي، في هذا الصدد، إلى أن هذا تطورات ساهمت في إنشاء الطريق البري في الربع الخالي، الذي يمثل منفذا حدوديا مباشرا بين البلدين ويختصر أكثر من 500 كيلومتر، ويبدأ من طريق حرض البطحاء ويستمر باتجاه حقل الشيبة، ثم يتجه بعدها نحو المنفذ الحدودي مع السعودية.

ويتوقع الطوقي أن يستمر التعاون الثنائي بين السلطنة والمملكة عبر صيغة تمويلات سعودية لمناطق استثمارية عمانية، لاسيما منطقة الظاهرة والمنطقة الصناعية في المضيبي ذات الموقع الاستراتيجي، فهي تبعد عن السعودية حوالي 1673 كيلومترا، وبالتالي ستكون قيمة مضافة لباقي المناطق الصناعية، في تكامل خدمة السوق الخليجية بوجه عام والسوق العمانية بوجه خاص.

نمو الاقتصاد الأردني

توقّع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حدوث انتعاش طفيف في النمو الاقتصادي الأردني، ليصل إلى 2,6 بالمائة العام المقبل، بشرط تحسّن الظروف الجيوسياسية، وفقاً لأحدث تقرير للآفاق الاقتصادية الإقليمية نشره البنك أمس الأربعاء.

وأشار البنك إلى أنه بالرغم من النمو القوي في الاقتصاد الأردني، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي الآثار غير المباشرة الناجمة عن الحرب الطويلة على غزة إلى تباطؤ النمو من 2,6 بالمائة عام 2023 إلى 2,4 بالمائة عام 2024، ما يعكس انخفاض عدد السياح الوافدين، وتراجع تدفقات الاستثمار، وتأجيل الإنفاق الاستهلاكي، في وقت يتسم بعدم اليقين. وأوضح أن معدل البطالة ما يزال مرتفعاً، بمتوسط 21,4 بالمائة في الربع الأخير من عام 2023.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية تكافح الاحتكار

قالت هيئة مكافحة الاحتكار في كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، إنها قررت إضافة ست مجموعات أعمال أخرى إلى قائمة التكتلات الخاضعة لإشراف أكثر صرامة، بما في ذلك شركة البوب الكورية القوية هايب. ووصل عدد تكتلات الأعمال المدرجة على قائمة المراقبة إلى 88، تضم مجتمعة ثلاثة آلاف و318 شركة تابعة، مقارنة بـ82 مجموعة في العام الماضي تضم ثلاثة آلاف و76 شركة تابعة. وفقا للجنة التجارة العادلة. وأضافت أنه تمت إضافة سبع مجموعات حديثًا إلى القائمة هذا العام، بينما تم استبعاد شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية، التي أصبحت الآن هانهوا أوشن، من القائمة. العام الماضي. وبموجب القانون الكوري الجنوبي، يتم تصنيف مجموعات الأعمال الضخمة التي تبلغ أصولها خمسة تريليونات وون (3,65 مليارات دولار)، أو أكثر على أنها «شركات كبيرة» مطلوب منها تقديم تفاصيل علنية عن المعاملات بين الشركات التابعة.

تراجع مستويات البطالة في إيران

صرح مساعد وزير العمل الإيراني في شؤون ريادة الأعمال وتطوير القوى العاملة محمود كريمي بيرانوند بأنه وفقا لمركز الإحصاء الإيراني، فقد سجلت البطالة في إيران أدنى مستوى لها بمعدل 8,1% خلال العقود الأخيرة في الحكومة الحالية.

وأفاد بيرانوند بأن سوق العمل الإيراني في الحكومة الحالية، بحسب ما تظهره الإحصائيات، شهدت أحداثا جيدة وإيجابية ومتطورة لا يمكن تجاهلها. وذكر أنه وفقا لبيانات مركز الإحصاء الإيراني، بلغ معدل البطالة الإيرانية في العام الماضي 8,1%، وهو أدنى معدل بطالة في العقود الأخيرة، كما وصلت نسبة البطالة بين الخريجين إلى أدنى مستوياتها أي 11,8%.

مال وسياسة

يزور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الصين، يومي الخميس والجمعة، في وقت بالغ الحساسية بالنسبة إلى البلدين اللذين يواجهان عقوبات وقيوداً غربية واسعة، بينما يطمحان إلى تعزيز أركان نظام عالمي موازٍ عبر التقارب الاقتصادي وفتح المجالات للتجارة مع دول أخرى لمواجهة نفوذ الغرب

جبهة تجارية مضادة

تقارب اقتصادي بين الصين وروسيا لمواجهة الغرب

شي خلال استقباله بوتين في بكين، 8 يونيو 2018 (فرانس برس)

بكين ـ العربي الجديد

لم تكن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وروسيا يوماً ما أفضل مما عليه الآن، الأمر الذي يزيد من قلق الغرب حيال تشكل نظام عالمي موازٍ تقوده بكين وموسكو، رغم القيود التجارية الكبيرة التي تقود الولايات المتحدة فرضها، ومن ورائها حلفاؤها الأوروبيون ضد الصين، وكذلك العقوبات الواسعة على روسيا منذ بدء حربها في أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022. ويلتقي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره الصيني شي جين بينغ، خلال زيارة لبكين تبدأ، اليوم الخميس، وتستمر يومين، في وقت بالغ الأهمية للطرفين حيث تشهد بكين حملة جديدة من القيود التجارية الأوروبية والأميركية، آخرها فرض إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن رسوماً جمركية حادة على العديد من السلع الصينية على رأسها السيارات الكهربائية والرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) وألواح الطاقة الشمسية في محاولة لعرقلة تمددها في الأسواق، في وقت تشهد روسيا عقوبات غربية آشد ضراوة، باتت تطاول منابع إنتاج الغاز الطبيعي المسال تحديداً لتقويض صادراتها التي تُعدّ وقود تمويل الاقتصاد وكذلك الحرب في أوكرانيا. وستكون الصين الوجهة الأولى لبوتين في الخارج بعد الانتخابات التي جرت في مارس/ آذار الماضي والتي أدت إلى تسريع تحول اعتماد موسكو على بكين. وفي تقرير للمركز عن صناعة الدفاع الروسية، نُشر في إبريل/ نيسان الماضي، قال إن هناك «زيادة حادة» في ذلك الشهر في الشحنات الصينية إلى روسيا من السلع ذات الاستخدام المزدوج التي صنفتها أميركا على أنها «أولوية قصوى». وهذا يعني أنها ذات أهمية كبيرة في صناعة الأسلحة الروسية وتخضع لضوابط تصدير مشددة في أميركا والدول الحليفة لها. وتشكل الآلات والأجزاء الكهربائية، مثل رقائق الحاسبات، الحصة الروسية الأكبر من واردات روسيا من المنتجات ذات الأولوية العالية. ويشير المركز إلى أن جميع الموردين الأجانب الرئيسيين لروسيا تقريباً وللسلع العسكرية الرئيسية هم من الصين وهونغ كونغ. وتظهر بيانات قالت مجلة «إيكونوميست» البريطانية إنها جمعتها أن صادرات الصين من أشباه الموصلات إلى روسيا بلغت قيمتها ما يقرب من 230 مليون دولار في عام 2023، ارتفاعاً من 157 مليون دولار في عام 2021. ونمت مبيعاتها إلى روسيا من آلات صنع الرقائق الإلكترونية بشكل مذهل في الفترة نفسها، من 3,5 ملايين دولار فقط إلى حوالى 180 مليون دولار، بحسب تقرير للمجلة نُشر على موقعها الإلكتروني يوم الثلاثاء الماضي. وتعمل الولايات المتحدة حالياً على تكثيف الضغوط على الصين لوقف بيع المعدات ذات الأولوية العالية لروسيا. وفي الأول من مايو/ أيار الجاري، فرضت عقوبات على ما يقرب من 300 كيان أجنبي، بما في ذلك 20 شركة من الصين وهونغ كونغ، حيث وجهت لها وزارة الخزانة اتهامات بمساعدة روسيا في الحصول على مدخلات رئيسية للأسلحة أو الإنتاج المتعلق بالدفاع».

وفي مقابل شراين التجارة الصينية المهمة لروسيا، فإن لموسكو دوراً مفيداً تلعبه أيضاً في الصين، فإذا اندلعت حرب بين الصين وأميركا، فإن روسيا تستطيع أن تبقي الصين مزوّدة ببعض الطاقة التي تحتاجها على الأقل، متجاوزة نقاط التفتيش البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة باستخدام خطوط الأنابيب والطرق البرية. وفي العام الماضي، وصلت واردات الصين من النفط الروسي إلى مستوى قياسي بلغ 107 ملايين طن، أي أكثر بنسبة 24% عما كانت عليه في عام 2022. وزودت روسيا ما يقرب من خُمس واردات الصين من النفط الخام، ما يجعلها المصدر الأكبر قبل المملكة العربية السعودية التي شحنت 86 مليون طن. كذلك ارتفعت واردات الصين من الغاز الطبيعي الروسي بنسبة 62%. وترغب روسيا في أن تشتري الصين المزيد، من خلال خط أنابيب غاز ثانٍ مقترح يسمى «قوة سيبيريا 2». وقد استمرت المحادثات لسنوات، حيث تتشدد الصين بشأن السعر. وتعتقد الصين أن علاقاتها بالولايات المتحدة ستتدهور، سواء حصل الرئيس الديمقراطي جو بايدن على ولاية ثانية عبر الانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، أو حصل الجمهوري دونالد ترامب عليها، وفق المحللين. وتبدو الصين سعيدة أيضاً بانتعاش صادراتها الجغرافيا السياسية العالمية في اتجاهها الزميلة غير المقيمة في معهد بيترسون باستخدام التجارة على حساب الولايات للاقتصاد الدولي لصحيفة فايننشال تايمز المتحدة. ويشير ثاني أكبر اقتصاد في العالم البريطانية، أمس الأربعاء، إن «الصين هي الشريك الأكثر أهمية لروسيا الآن، حيث تشتري سلعها وتزودها بالسلع، بما في ذلك سلع ساحة المعركة». وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا نمواً منذ عام 2014، عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وفرضت العقوبات الغربية الأولى على موسكو، ولكن بعد الغزو واسع النطاق لأوكرانيا في عام 2022، تسارع هذا الأمر، وفق فيليب إيفانوف، مؤسس البرنامج الصيني الروسي في معهد الأبحاث «آسيا سوسايتي»، كما يقول محللون إن العلاقات الاقتصادية المزدهرة هي واحدة من أوضح العلامات على رغبة الصين في إعادة تشكيل السلعية. وقالت إيلينا ريباكوفا، الزميلة غير المقيمة في معهد بيترسون الأقل، متجاوزة نقاط التفتيش البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة باستخدام خطوط الأنابيب والطرق البرية. وفي العام الماضي، وصلت واردات الصين من النفط الروسي إلى مستوى قياسي بلغ 107 ملايين طن، أي أكثر بنسبة 24% عما كانت عليه في عام 2022. وزودت روسيا ما يقرب من خُمس واردات الصين من النفط الخام، ما يجعلها المصدر الأكبر قبل المملكة العربية السعودية التي شحنت 86 مليون طن. كذلك ارتفعت واردات الصين من الغاز الطبيعي الروسي بنسبة 62%. وترغب روسيا في أن تشتري الصين المزيد، من خلال خط أنابيب غاز ثانٍ مقترح يسمى «قوة سيبيريا 2». وقد استمرت المحادثات لسنوات، حيث تتشدد الصين بشأن السعر. وتعتقد الصين أن علاقاتها بالولايات المتحدة ستتدهور، سواء حصل الرئيس الديمقراطي جو بايدن على ولاية ثانية عبر الانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، أو حصل الجمهوري دونالد ترامب عليها، وفق المحللين. وتبدو الصين سعيدة أيضاً بانتعاش صادراتها السلعية إلى روسيا. وقالت إيلينا ريباكوفا، الزميلة غير المقيمة في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الأربعاء، إن «الصين هي الشريك الأكثر أهمية لروسيا الآن، حيث تشتري سلعها وتزودها بالسلع، بما في ذلك سلع ساحة المعركة». وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا نمواً منذ عام 2014، عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وفرضت العقوبات الغربية الأولى على موسكو، ولكن بعد الغزو واسع النطاق لأوكرانيا في عام 2022، تسارع هذا الأمر، وفق فيليب إيفانوف، مؤسس البرنامج الصيني الروسي في معهد الأبحاث «آسيا سوسايتي»، كما يقول محللون إن العلاقات الاقتصادية المزدهرة هي واحدة من أوضح العلامات على رغبة الصين في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية في اتجاهها باستخدام التجارة على حساب الولايات المتحدة. ويشير ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى أنه الشريك التجاري الأكبر لـ120 دولة، ويتعامل مع معظم الدول بغضّ النظر عن سياساتها. وهذا يمنحها دوراً متزايداً كعامل تمكين اقتصادي لمجموعة كبيرة من البلدان، بما في ذلك تلك المعادية للغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، مثل روسيا وبيلاروسيا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا.

وقال إيفانوف لـ«فايننشال تايمز» إن الصين تتوقع منافسة ومواجهة طويلة الأمد مع الغرب، ولتعويض ذلك تستثمر في علاقاتها الاقتصادية مع الدول غير الغربية حول العالم. كما يقول ريتشارد ماكجريجور، وهو زميل بارز في معهد «لوي» في سيدني: «إن النظام الموازي الصيني بدأ يتشكل الآن». كنا نقول إنهم يبنونه. الآن يمكننا أن نرى الأوتار»، وأشار إلى أن دولاً أخرى كانت تدعم أيضاً الاقتصاد الروسي، حيث اشترت الهند النفط الروسي، وساعدت الإمارات العربية المتحدة في المعاملات المالية، وقدمت كازاخستان وبيلاروسيا وتركيا مراكز للواردات الروسية الموازية، لكن الصين كانت الأكثر أهمية.

دعم الأعضاء الجدد في «بريكس»

قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في مقابلة مع وكالة «شينخوا» الصينية إن اندماج الأعضاء الجدد، ومن بينها ثلاث دول عربية، في تكتل «بريكس» الاقتصادي يأتي من بين أهداف الرئاسة الروسية للمجموعة في عام 2024. وفي أغسطس/آب 2023، وجهت الدعوة إلى ست دول للانضمام إلى المجموعة، بما فيها الأرجنتين التي رفضت نهاية العام، بينما نالت الدول الخمس الأخرى، وهي مصر وإيران والإمارات والسعودية وإثيوبيا، العضوية الكاملة.

التجارة الثنائية بين الصين وروسيا بلغت 240 مليار دولار العام الماضي

قفزة في المعاملات العقارية بماليزيا

كوالالمبور ـ العربي الجديد

سجلت قيمة المعاملات في سوق العقارات الماليزي قفزة بنسبة 34,3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 56,53 مليار رينغيت ماليزي (12 مليار دولار) من خلال 100 ألف صفقة. وقال مدير عام خدمات التثمين والتقييم العقاري في إدارة تثمين الممتلكات العقارية المالزية، عبد الرزاق بوشع، إن جميع القطاعات الفرعية سجلت نمواً إيجابياً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، مشيراً إلى ارتفاع قيمة معاملات عقارات القطاع التجاري بنسبة 33,4%، والسكني بنسبة 16,6%. كما نمت مبيعات العقارات الصناعية 14,3%، والأراضي التنموية وغيرها بنسبة 10,7%. وأوضح المسؤول الماليزي، خلال تقديم تقرير سوق العقارات في الربع الأول من العام، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما»، أمس الأربعاء، أن القطاعات الفرعية للإسكان لا تزال تحتكر نحو 60% من معاملات سوق العقارات في الدولة من خلال 62 ألف صفقة، بقيمة تتجاوز 25 مليار رينغيت (4,3 مليارات دولار). وأضاف أن «المساكن التي يبلغ سعرها 300 ألف رينغيت أو أقل تظل الأكثر تداولاً في السوق، حيث سجلت 33500 معاملة، أو أكثر من 50% من إجمالي المعاملات المسجلة.

منطقة الأعمال المركزية في كوالالمبور، 25 أكتوبر 2023 (Getty)

تباطؤ التضخم الأساسي في أميركا

نيويورك ـ العربي الجديد

تباطأ مؤشر التضخم الأساسي في الولايات المتحدة في إبريل/نيسان الماضي للمرة الأولى منذ ستة أشهر، مما يشير إلى أن ضغوط الأسعار تنحسر تدريجياً وتدعم نية مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) خفض أسعار الفائدة، في وقت لاحق من العام الحالي.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، الذي يستبعد تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة 0,3% مقارنة بشهر مارس/آذار، وفقاً للبيانات الحكومية الصادرة أمس الأربعاء، فيما صعد بنسبة 3,6% على أساس سنوي. وكان المؤشر قد صعد في مارس/آذار بنسبة 0,4% مقارنة بشهر فبراير/شباط و3,8% على أساس سنوي.

ويرى الاقتصاديون أن المؤشر الأساسي أفضل من مؤشر أسعار المستهلك الإجمالي، والذي أظهرت أرقام مكتب إحصاءات العمل ارتفاعه 0,3% على أساس شهري، و3,4% عن العام الماضي. وقال مكتب إحصاءات العمل في التقرير إن المأوى والبنزين شكلا أكثر من 70% من الزيادة.

في حين أن الأرقام قد تقدم لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بعض الأمل في أن التضخم يستأنف اتجاهه الهبوطي، فإن مسؤولي السياسة النقدية سوف يرغبون في رؤية بيانات إضافية لكسب الثقة التي يحتاجونها لبدء التفكير في خفض أسعار الفائدة.

متسوقة تتفحص مجموعة من الخضروات في متجر بنيويورك، 30 إبريل 2023 (Getty)

توقعات متضاربة بين وكالة الطاقة و«أوبك»

باريس ـ العربي الجديد

خالفت وكالة الطاقة الدولية، أمس الأربعاء، توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بشأن نمو الطلب على النفط العام الجاري، إذ قالت الوكالة إن توقعات نمو الطلب العالمي على الخام في 2024 تواصل التراجع، وسط تباطؤ الاقتصاد والطقس المعتدل في أوروبا. وأوضحت الوكالة، التي تتخذ من باريس مقراً لها، أن الاستهلاك العالمي للنفط سيزيد بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً هذا العام، أي أقل بحوالي 140 ألف برميل عما كان متوقعاً قبل شهر، مما يشكل تراجعاً في توقعاتها للشهر الثاني على التوالي. ويتبع تغير التوقعات من انكماش الطلب في الربع الأول بالدول الغنية. وأضافت وكالة الطاقة الدولية التي تقدم المشورة لمعظم الاقتصادات الكبرى: «أدى ضعف النشاط الصناعي واعتدال درجات حرارة الشتاء مجدداً إلى استنفاد الطلب على استهلاك وقود الديزل هذا العام، خاصة في أوروبا، كما أدى انخفاض حصة السيارات التي تعمل بالديزل إلى خفض الاستهلاك بالفعل». لكن منظمة أوبك قالت في تقريرها الشهري الصادر، الثلاثاء الماضي، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 2,25 مليون برميل يومياً في 2024، وبواقع 1,85 مليون برميل يومياً في عام 2025، حيث لم تغير المنظمة أيا من توقعاتها عن الشهر الماضي. وهذا هو التقرير الأخير للمنظمة قبل اجتماع تكتل أوبك+ الذي يضم كبار المنتجين من خارج أوبك على رأسهم روسيا، والمقرر عقده في الأول من يونيو/ حزيران المقبل لتنسيق سياسة الإنتاج. وتعبر «أوبك» عن تفاؤلها بشأن التوقعات الاقتصادية. وقدّرت المنظمة المنظمة التي تتخذ من العاصمة النمساوية فيينا مقراً رئيسياً لها، أن تقود الصين والشرق الأوسط نمو الطلب على النفط في صيف 2024، بموازاة توقعها نمواً قوياً في الطلب على وقود الطائرات من كافة مناطق العالم خلال الأشهر المقبلة، بفعل ارتفاع حركة سفر الركاب والشحن الجوي. وتواجه أسواق النفط العالمية عجزاً في الإمدادات خلال الربع الجاري، ويرجع ذلك جزئياً إلى تخفيضات الإنتاج من قبل تحالف أوبك+ بقيادة المملكة العربية السعودية، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. ويُتوقع على نطاق واسع أن يتعمق هذا العجز في الربع الثالث حال تفضيل التكتل الإبقاء على قيود الإنتاج عندما يجتمع مطلع الشهر المقبل.

حفل نفط في حديقة ياسوني الوطنية شمال شرق الإكوادور، 21 يونيو 2023 (فرانس برس)

رؤية

بداية التعافي الاقتصادي في الأردن

جواد العناني

خرج كل من وزير المالية الأردني د. محمد العسعس ومحافظ البنك المركزي د. عادل شركس على الجمهور الأردني بمؤتمر صحافي عقداه قبل أيام، يعلنان فيه عن سعادتهما برفع تقييم الأردن من قبل وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني إلى B3A بعدما كان B. وهذا الرفع في التقييم يحصل لأول مرة منذ 21 عاماً.

وقد ركز المسؤولان على عدد من النقاط أهمها أن الأردن الذي واجه تحديات إقليمية ودولية كثيرة منذ العام 2003 حتى الآن مثل الربيع العربي، ولجوء ثلاثة ملايين لاجئ إليه من الدول العربية المجاورة، وجائحة كورونا، وحرب أوكرانيا، وأخيراً الحرب على غزة والضفة الغربية قد تمكن من استيعاب كل إسقاطات هذه الحوادث الكبرى على اقتصاده، وأظهر الأردن مرونة واستجابة مكنتاه من إثبات قدرته على التعامل مع التحديات التي تواجهه.

أما الأمر الثاني فهو أن الأردن الذي قلّت المساعدات المقدمة إليه من العرب والأجانب والتي كان من شأنها تغطية النفقات الإضافية التي ترتبت عليه بسبب زيادة سكانه بأعداد كبيرة بالأرقام المطلقة والنسبية، قد عانى من زيادة العجز في الموازنة، ومن نمطيتها بزيادة الضرائب والرسوم محلياً وبالاقتراض من الخارج. وكانت الحصيلة أن زادت قروضه الداخلية والخارجية بمقدار 10 مليارات دولار في السنوات الأربع الأخيرة. وفي العام 2023 بالذات قفز الدين العام من 43,3 مليار دولار آخر شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام 2022 إلى 46 مليار دولار في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. أي قفز خلال عام 2023 بمقدار يداني 2,7 مليار دولار. ولذلك، فإن تقدم الأردن إلى تقييم أعلى سيمكنه من سد العجز بقروض خارجية وداخلية بكلف أقل.

والأمر الثالث هو تصريح وزير المالية بأن مثل هذا الرفع في الأداء الدولي سيعزز المزيد من الثقة في الاقتصاد الأردني، وسوف ينعكس إيجابياً على الأفراد والأسر الأردنية من حيث تحسن الأوضاع. ويجب التذكير في هذا الإطار بأن عدد سكان الأردن يرتفع بمعدل يفوق 3,2% في السنة لأن الزيادة الطبيعية السنوية في السكان تصل نحو 2,9% سنوياً من ناحية، وبسبب الزيادة في أعداد المهاجرين واللاجئين إلى الأردن بنسبة تقارب 0,3% سنوياً من ناحية أخرى. ولكن هذا لم يقابله في السنوات الثماني الأخيرة سوى زيادة تتراوح بين 2,2% و2,6% في الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى، فإن معدل دخل الفرد قد تراجع بنسبة تقارب 0,8% سنوياً. وتقول الإحصاءات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إن ترتيب الأردن حسب معدل دخل الفرد بين الدول الأعضاء في الصندوق قد تراجع من المرتبة 89 عام 2019 إلى 117 عام 2023. وكذلك فقد حصل تراجع في عدالة توزيع الدخل حسب مقياس معامل الجيني أو ما يسمى (GINI COEFFICIENT). أما محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس فقد قدم رواية حسنة وأكثر إبهاجاً من شريكه وزير الماليةد. محمد العسعس خلال المؤتمر الصحافي. لقد تبين من الإحصاءات النقدية أن الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي قد قفز إلى 19 مليار دولار. وبالدنانير الأردنية، ارتفع هذا الاحتياطي من حوالي 14,1 مليار دينار في شهر سبتمبر/ أيلول 2023 إلى ما يقارب 14,6 مليار دينار في آخر العام. وهذا يكفي لتغطية مستوردات الأردن لمدة ثمانية أشهر وزيادة، في وقت بلغت الودائع بالدولار لدى البنوك التجارية حوالي 10 مليارات دولار. وبذلك يبلغ مجموع موجودات الجهاز المصرفي الأردني من العملات الأجنبية حوالي 29 مليار دولار. وبالطبع، فإن ارتفاع أسعار الفوائد قد ساهم في احتفاظ الأردنيين بالودائع بالدينار بسبب الهامش الذي يصل إلى حوالي أربع نقاط مئوية كفرق بين سعر الفائدة على الدولار وسعرها الأعلى على الدينار.

وكذلك حققت المصارف الأردنية خلال العام 2023 أرباحاً عالية نسبياً، ما يعكس استقراراً في وضع الجهاز المصرفي. في المقابل، فإننا لو نظرنا إلى عرض النقد في الأردن فقد بلغ حوالي 43 مليار دينار أردني (الدينار الأردني يساوي 1,4 دولار) في شهر فبراير/ شباط من العام 2024. ولو افترضنا أن هذا الرقم بقي على حاله حتى نهاية العام، وأن الناتج المحلي الإجمالي الجاري وصل كما هو مقدر إلى (53,6) مليارا، فإن سرعة دوران النقد تصل إلى 1,25، وهو رقم أفضل مما كان عليه سابقاً بنسبة قليلة، ولكنها تعكس انفراجاً ولو بسيطاً في أزمة السيولة. ولكن لو أخذنا مقياساً لعرض النقد أوسع من (M2) أو النقد المتداول والودائع تحت الطلب والتوفير، وأضفنا إليه بعض الحسابات النقدية، فإن سرعة تداول النقود سوف ترتفع أكثر.

إذن، نستطيع القول مما صرح به المسؤولان الاقتصاديان في الأردن إن الوضع الاقتصادي فيه يعكس توازناً واستقراراً من المنظور المالي والنقدي، ولكن هناك تحديات ما زال على الأردن أن يواجهها إذا أراد مكافحة العجوزات الواضحة في سوق العمل، وسوق السلع والخدمات، والعجوزات المتزايدة في مداخيل الأسر التي ترتفع عليها الأسعار بمعدل يقارب 2,7% عام 2023 مقابل حوالي 4,5% في العام الذي قبله. وقد عقد المسؤولان مؤتمراً صحافياً ثانياً في نفس اليوم بمشاركة أحد المسؤولين من صندوق النقد الدولي والذي حضر إلى عمّان عاصمة الأردن من أجل إعداد تقرير وتوصيات عن المراجعة الاقتصادية للأردن دعماً لبرنامج التصحيح وإعادة الهيكلة الذي سيوقعه مع الصندوق بعد موافقة الجهات المسؤولة في الصندوق عليه. ويشمل هذا البرنامج تقديم (1,2) مليار دولار للمملكة على شكل قروض مُيسرة بهدف دعم برامج التصحيح والهيكلة في عمّان. هذا المؤتمر الصحافي المذكور أتى بعد انتهاء بعثة الصندوق من إجراء المراجعة بشأن تسهيل الصندوق الممدد (EXTENDED FUND FACILITY OR EFF) والذي وصف بأنه برنامج منطلق بقوة على الرغم من البيئة الخارجية الصعبة. وهذا أيضاً تقرير إيجابي يعزز سمعة الأردن، ويجعله أكثر جذباً للقروض التجسيرية وطويلة الأمد، خاصة وأن الأردن قد أقر مشروعه للتحديث الاقتصادي خلال السنوات العشر القادمة المنتهية عام 2033، والتي تهدف إلى جعل الاقتصاد الأردني أكثر اعتماداً على الذات، وأكثر إنتاجاً وإنتاجية، ومستعداً دائماً للاستجابة السريعة والفعالة لاحتواء الآثار السلبية الناجمة عن ظروف خارجية أو طارئة داخلية. ويكمن التحدي الأساسي للاقتصاد الأردني في القدرة على الحصول على تمويل يناهز 40 مليار دولار، وبمعدل أربعة مليارات سنوياً بأسعار العام 2023 من أجل أن يعيد الهيكلة الاقتصادية الإنتاجية، ويستكمل البنى التحتية والمرافق الأساسية، ويحل مشكلتي الطاقة والمياه والإنتاج الغذائي، ويوفر في نفس الوقت مائة ألف فرصة عمل سنوياً (أو مليون فرصة عمل) للشباب الأردني خلال مدة برنامج التحديث. وفي تقديري أن تشجيع الاستثمار في الأردن من قبل أهل الأردن والعرب والعالم يتطلب عدداً من الشروط التي يجب توفيرها من الآن بشكل مقنع.

أولى هذه الشروط تحقيق الاستقرار التشريعي بكل القوانين ذات التأثير على الاستثمار، بدءاً من الضرائب والرسوم وانتهاء باحترام العقود التي يوقعها المسؤولون الأردنيون مع المستثمرين. وهذا الأمر بدوره يتطلب تطويراً للقدرات التفاوضية للمسؤولين عن هذه الاستثمارات في الأردن، ووضوحاً في نصوص العقود بهدف تقليص احتمالات الخصومة معهم.

وكذلك لا بدّ من معالجة المشروعات القائمة والمتعثرة خاصة إذا كانت على شكل شركات مساهمة عامة، وهي الشركات التي تتداول في البورصة (سوق عمّان المالية). ولا يجوز أن يبقى عدد لا بأس به من هذه الشركات يتداول في البورصة عند نصف أسعار قيمها الاسمية. ولذلك يجب تحديث قانون الإعسار الاقتصادي، وتقليل الروتين. وبدون معالجة الخلل في الاستثمارات القائمة، فإن جذب الاستثمارات الجديدة يصبح صعباً. أما الشرط الأخير المهم فهو محاربة أي شبهة فساد في أي مكان، وتقليل الروتين، وتحسين آلية اتخاذ القرار، ومعاقبة الجبناء الذين يخشون اتخاذ القرار، والفاسدين الراشين أو المرتشين، وتسهيل الإجراءات القضائية.

صحيح أن الاستقرار النقدي والمالي، وثقة العالم بمرونة الأردن وقدرته على مواجهة الظروف الخارجية بكفاءة أمران ضروريان، ولكنهما ليسا كافيين وحدهما لتحقيق رغبة الأردن في الوصول إلى أهدافه التنموية في ظل المناخ الاصلاحي الشامل الذي تبناه الملك عبدالله الثاني والذي يعتبر ثالوث التحديث الاقتصادي، والتطوير الإداري والمناخ السياسي الديمقراطي رزمة واحدة متكاملة.